أكدت على أن التعديلات لم تخل بأصل القانون

«التشريعية»: الانتهاء من تدقيق صياغة «التركيبة السكانية» وإحالته إلى الحكومة

انتهت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في اجتماعها أمس من صياغة تعديلات قانون تنظيم التركيبة السكانية على أن يحال إلى الحكومة.

وقال رئيس اللجنة النائب خالد الشطي في تصريح بمجلس الأمة إن اللجنة صوتت بإجماع الأعضاء الحضور على صياغة القانون الذي أقره المجلس في دور الانعقاد الخامس التكميلي، مشيرًا إلى أن التعديلات لم تخل بأصل القانون.

وأوضح أن الجلسة الأخيرة لمجلس الأمة شهدت إدخال الكثير من التعديلات النيابية والحكومية على القانون وتم تكليف اللجنة التشريعية تدقيق الصياغة، مشيرًا إلى أن اللجنة لم تجد أي تعارض بين التعديلات ولكن تمت تعديلات في بعض الصياغات وتم التصويت عليها بإجماع أعضاء اللجنة الحضور.

وأكد الشطي أن القانون يعتبر خطوة مهمة لمعالجة قضية التركيبة السكانية في الكويت وهي قضية خطيرة وحيوية كشفتها أزمة كورونا .

واعتبر الشطي أن القانون الذي خرج من اللجنة قبل إدخال التعديلات الحكومية والنيابية كان أفضل من الذي أقر بعد هذه التعديلات، غير أنه اعتبر إقرار القانون خطوة في الاتجاه الصحيح .

وأوضح أن المادة الثالثة من القانون تلزم مجلس الوزراء بإصدار اللائحة التنفيذية خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون لتحديد آليات وضوابط وضع سقف أعلى للعمالة الوافدة، مشيرًا إلى أن الوضع الحالي وتصاعد أعداد الوافدين لا يمكن أن يستمر.

وأضاف أن القانون نص أيضًا على قيام مجلس الوزراء بإصدار قرارات سنوية إذا دعت الحاجة إلى ذلك وموافاة مجلس الأمة بتقارير سنوية تبين أعداد العمالة الوافدة وخطة التنمية واحتياجاتها من العمالة الوافدة والبرامج المنظمة للمؤهلات المهنية الواردة بهذه الخطة وأيضًا متابعة السياسات والخطط المتعلقة بإحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة وفقًا لاستراتيجية معينة.

وتابع الشطي أن القانون يشمل أيضًا ضرورة أن يكون للدراسات التطبيقية دور في مخرجات التعليم بحسب حاجة سوق العمل وتحديد سياسات حظر نقل العمالة الوافدة بين القطاعات المختلفة.

من جهة أخرى قال الشطي إن اللجنة التشريعية أنجزت 687 تقريرًا في الفصل التشريعي الخامس عشر، مبينًا أن المكتب الفني أعد إحصائية عن أعمال اللجنة في الفصل التشريعي الحالي مقارنة بجميع الفصول التشريعية منذ عام 1963 بينت أن اللجنة في الفصل التشريعي الحالي أنجزت تقارير وأعمالاً أكثر منذ 1963 حتى الآن أي منذ بداية الحياة الديمقراطية في الكويت.

وبين الشطي أنه من ضمن القوانين التي أنجزتها اللجنة ونشرت في الجريدة الرسمية تعديل قانون الأحداث وكذلك قانون بشأن حالات الطعن بالتمييز وإجراءاته وقانون الإعلان الإلكتروني وقانون تنظيم المواعيد الإجرائية خلال الأزمات والكوارث والأوبئة وقانون مخاصمة القضاء وأعضاء النيابة الذي تم رده وإن شاء الله في المجلس القادم سيكون من أولى الأولويات.

وتابع الشطي أن من بين القوانين أيضًا قانون مد موعد الطعن في التمييز إلى 60 يومًا وكذلك قانون الأحوال الشخصية الجعفرية الذي يتكون من 510 مواد وكذلك قانون الجزاء في شأن الولاية الصحية للمرأة وقانون التماس إعادة النظر الذي يخدم العدالة ومرسوم بقانون بشأن إيجارات العقارات وقانون حق الاطلاع على المعلومات الذي يعتبر متطلبًا دوليًا وخطوة من الخطوات التي ترسخ مسألة الشفافية وتعمق العمل الديمقراطي والنيابي كونه سيخدم جميع أفراد المجتمع الكويتي على المدى القريب وكذلك قانون التوثيق وقانون السجل العيني.

وقال الشطي إنه من ضمن الأمور التي أنجزتها اللجنة ولم يتم التصويت عليها في المجلس منها قانون معالجة أوضاع المتعاقدين بعقود الانتفاع بالإيجار أثناء الظروف الطارئة وقانون الإدارة العامة للتحقيقات وتعديل اللائحة الداخلية لمجلس الأمة فيما يتعلق بمسألة إسقاط العضوية، مشيرًا إلى أن مجهود عمل اللجنة تم بسواعد كويتية وفنية للمكتب الفني.

من جانبه قال عضو اللجنة النائب أحمد الفضل إن اجتماع اليوم «أمس» كان الأخير للجنة التشريعية والذي خصص لموضوع إعادة صياغة القانون في شأن التركيبة السكانية والذي تم التصويت عليه والانتهاء منه.

وأعرب الفضل عن شكره لأعضاء اللجنة والمكتب الفني للجنة برئاسة مريم الزمامي للحرفية العالية في العمل وآلية مقارنة القوانين المحلية بالقوانين الخارجية وجهودهم الحثيثة للارتقاء بالعمل.

جانب من اجتماع اللجنة التشريعية

رأى أن ارتفاع نسبة الإصابات ناتج عن زيادة عدد المسحات التي تجرى حالياً

الفضل: تجربة الحظر الجزئي لم تنجح في خفض نسب الإصابات بـ «كورونا»

أحمد الفضل

دعا النائب أحمد الفضل الحكومة إلى عدم فرض الحظر الجزئي بناء على اقتراح السلطات الصحية، مبينًا أن الحظر الذي طبق سابقًا لم يؤد إلى خفض نسب الإصابات بفيروس كورونا.

ورأى أن زيادة نسبة الإصابات بفيروس كورونا ناتجة عن زيادة عدد المسحات التي تجرى حاليًا، مطالبًا الحكومة بعدم معاندة المواطنين الذين سيضطرون بعد ذلك إلى عدم التجاوب مع قرارات الحكومة غير القابلة للتطبيق.

وشدد على ضرورة عودة الأعمال وإصدار مرسوم ضرورة لتعويض من حرموا من قانون الضمان المالي.

ولفت إلى أن التقارير الحكومية متضاربة، فتارة تقول الحكومة إن الوضع جيد ولا يدعو للهلع وتارة تقول إن الوضع مزر.

واعتبر أن وزارة المالية غائبة عن المشهد وكذلك الوزراء الذين لهم علاقة بالشأن الاقتصادي ولا سيما وزيرة الشؤون الاجتماعية وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل.

ورأى الفضل أن الحكومة حرقت كل ما كانت تملكه من رصيد لدى الشارع نتيجة قراراتها السيئة، مضيفًا «كاف تدمير لنفسيات الناس واقتصاداتها».

من جهة أخرى طالب الفضل الحكومة بالتعامل بجدية مع الخطة التي قدمتها شركات الطيران لإقامة المحاجر الصحية للقادمين من الخارج داخل الكويت.

وأكد أن الأولى بالحكومة تشغيل المحاجر التي صرفت عليها الأموال بدلًا من استفادة دول أخرى بأموال طائلة ينفقها القادمون من الخارج خلال إقامتهم مدة 14 يومًا.

تتمات

الأمير: لن نقبل

وقال سموه خلال زيارة قام بها أمس إلى وزارة الداخلية : إن تعزيز دعائم الاستقرار وبث الطمأنينة في ربوع البلاد كافة ، وتأمين أمن وسلامة المواطن وكل من يقيم على هذه الأرض الطيبة ، وحماية أرواحهم وممتلكاتهم ، تتصدر جميع أولوياتنا ، وتحظى بمتابعتنا واهتمامنا الدائمين ،

أضاف صاحب السمو الأمير أيضا أن قوات الشرطة والأمن بوزارة الداخلية ، هم العين الساهرة على حفظ الأمن وسلامة المواطنين ، في وطننا الحبيب ، مشيرا إلى أننا في هذا المقام «نستذكر ببالغ الفخر ، توجيهات سمو الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد ، طيب الله ثراه وجعل جنات الفردوس مثواه ، لقاء ما قدمه لوطنه وشعبه ، مؤكدين السير على نهجه».

ودعا سموه إلى عدم التهاون في تطبيق القانون على الجميع ، وتكريس الانضباط المطلوب لتعزيز هيبة الأمن والعدالة ، والمحافظة على أن يكون رجل الأمن دائما القدوة الصالحة ، مضيفا : ومن جانبنا فإننا لن نألو جهدا ولن ندخر وسعا ، في سبيل تعزيز وتطوير كفاءة وقدرات وإمكانات جميع قطاعات الوزارة ، لتمكينها من أداء واجبها على أكمل وجه.

وقال سموه : وإذ يسعدني ما شهدته الوزارة من تطوير وإنجاز خلال الفترة الماضية ، وما لمسنا صداه ونتائجه في الواقع التطبيقي ، فإنه لا يفوتني في هذا اللقاء أن أشيد وأسجل الثناء والتقدير لما قام به أبناء مؤسستنا الأمنية ، من دور فعال وإسهام مشهود في تطبيق الإجراءات الاحترازية ، وضمان نجاح جهود مكافحة انتشار وباء كورونا ، وعلى الرغم من تعرضهم لمخاطر العدوى والإصابة وعوامل الطقس القاسية ، كانوا دائما في الصفوف الأولى فاستحقوا بذلك محبة المواطنين وثقتهم وتقديرهم.

واختتم سموه كلمته بالقول : أكرر الشكر لقوات الشرطة والأمن ، مؤكدا ثقتي فيهم ودعمي لهم ، للقيام بواجبهم في الحفاظ على الأمن ، سائلا الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا جميعا لما فيه الخير لخدمة وطننا الغالي الكويت ، ليظل واحة للأمن والاستقرار.

من جهته قال نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح ، في كلمة له : إنه لشرف عظيم يا صاحب السمو ، أن يحظى أبناؤكم وبناتكم بهذه الزيارة الكريمة ، وهي لفتة مقدرة من والد عزيز ، تعكس مدى تقدير سموكم لهذه المؤسسة الحيوية التي تشرفت بقيادتكم الحكيمة ، ونال مبناها شرف حمل اسمكم الكريم ، تقديرا لدوركم واعتزازا بما قدمتموه طوال مسيرتكم الحافلة.

وأكد الصالح أن ما قام به العاملون في وزارة الداخلية ، هو جزء من مسؤولياتهم وواجباتهم تجاه وطنهم ، وقد جاءت هذه الجائحة الخطيرة لتشكل تهديدا يقوض كل أوجه الحياة في كل مناحيها ، الأمر الذي استوجب استنفارا لجميع الجهود والإمكانات وتوحيد الطاقات لمواجهة هذا العدو الشرس ومنع انتشاره وتجنب مخاطره وآثاره .

أضاف وزير الداخلية : إن أمامنا يا صاحب السمو تحديات كبيرة ، تستوجب منا مضاعفة الجهود والمزيد من اليقظة والحذر ، والالتزام الجاد بتطبيق القانون على الجميع بلا تهاون ، كما تقتضي تجسيد التعاون الإيجابي بين المواطنين ورجال الأمن لتحقيق الأمن والاستقرار في البلاد.

وقال الصالح : إن وزارة الداخلية انتهت من إعداد حزمة مشاريع لقوانين أقرها مجلس الوزراء ، وتتمثل في مشروع قانون تجنيس زوجة الكويتي لتنظيم عملية تجنيس زوجة الكويتي ، بما يراعي الجانب الإنساني ويحافظ على الهوية الوطنية ، ومشروع قانون المرور ليتوافق مع القوانين المرورية العالمية والحفاظ على الأرواح ، ومشروع قانون إقامات الأجانب لتجريم ومكافحة تجارة الإقامات التي أضرت بشكل مباشر في التركيبة السكانية ، وأخيرا وليس آخرا مشروع قانون اللجنة الوطنية للانتخابات الذي أقره مجلس الوزراء هذا الأسبوع في مداولته الأولى ليكون تحت نظر مجلس الأمة القادم.

صاحب السمو

ولا شك أنا بالنسبة لكم شهادتي مجروحة يا رجال الداخلية، أنا تربيت بالداخلية وأقول الله يجزاكم خير، جزاكم الله خير والكلمات ما توفي، أعمالكم اللي تقومون فيها وانتم العين الساهرة لحفظ الامن والامان لمنطقتنا، الله يوفقكم جميعا».

أمريكا تحبس

أن حصل على 238 صوتا من أصوات المجمع مقابل 213 لترامب. ويتعين الحصول على 270 صوتا للفوز بالمنصب، فيما يتواصل فرز الأصوات في خمس ولايات حاسمة على الأقل هي بنسلفانيا وميشيغن وويسكونسن ونورث كارولاينا وجورجيا.

وفي عام 2000، توقفت نتيجة الانتخابات بين جورج دبليو. بوش وآل غور على أصوات ولاية فلوريدا. وقررت المحكمة العليا الأميركية في النهاية أن الفائز هو بوش في حكم صدر بعد خمسة أسابيع من التصويت.

وفي تصريحاته أمس أشار ترامب إلى أن المحكمة العليا– التي رشح لها ثلاثة من قضاتها التسعة – ستقرر من هو الفائز مرة أخرى.

ومن روسيا إلى باكستان وماليزيا وكينيا وعبر أنحاء أوروبا وأميركا اللاتينية، انتشرت وسوم «ترامب وبايدن والانتخابات الأميركية 2020» على تويتر ، مما يبرز أهمية النتيجة لكل دول العالم.

وقال وزير الاقتصاد الألماني بيتر ألتماير إن من المهم أن يتقبل المشاركون في انتخابات الرئاسة الأميركية النتائج عندما تظهر. أضاف أن النتيجة لن تعرف إلا بعد استكمال فرز جميع الأصوات.

وفي روسيا، التي اتهمتها أجهزة المخابرات الأميركية بمحاولة التدخل في الانتخابات، لم يكن هناك رد فعل رسمي، لكن النائب المؤيد للكرملين فياتشيسلاف نيكونوف، نصح الروس بشراء كميات كبيرة من الفشار لمشاهدة العرض الذي ستتكشف ملامحه قائلا إن المجتمع الأميركي تمزقه الانقسامات.

وكتب نيكونوف، الذي رحب بفوز ترامب عام 2016، على فيسبوك «نتيجة الانتخابات هي أسوأ نتيجة لأميركا... بغض النظر عمن يربح المعارك القانونية لن يعتبره نصف الأميركيين الرئيس الشرعي. دعونا نخزن كميات كبيرة من الفشار».

وفي أستراليا، تابع أعداد كبيرة النتائج وهم يحتسون البيرة في حانة أميركية في سيدني. وقال أحد رواد الحانة ويدعى جلين روبرتس «تكون الأخبار أفضل بكثير عندما يكون ترامب فيها». وأضاف روبرتس، الذي كان يضع قبعة بيسبول حمراء مكتوب عليها (لنجعل أوروبا عظيمة مجددا)، «أعتقد أن الأمر سيكون أقل تشويقا إذا خسر ترامب».

وسارع آخرون للتأكيد على تداعيات الانتخابات الأميركية على العالم. وقال أحد سكان سيدني ويدعى لوك هاينريك «أظن أنها تؤثر فينا جميعا، ما يحدث هناك مهم حقا بالنسبة للسنوات الأربع المقبلة هنا».

ودعت منظمة هيومن رايتس ووتش التي تتخذ من نيويورك مقرا إلى عدم الحكم على النتائج قبل فرز جميع الأصوات. ومن المنتظر أن يستغرق فرز الأصوات أياما في بعض الولايات بعد تصويت عدد كبير من الناخبين عبر البريد هذا العام بسبب جائحة فيروس كورونا.

وقال كينيث روث المدير التنفيذي للمنظمة إن التعجل في إعلان الفوز أمر خطير. وأضاف «قد يسر المستبدين كثيرا تقويض الديمقراطية في الولايات المتحدة بالترحيب بإعلان فوز سابق لأوانه».

أما الصين، التي تدهورت علاقاتها بالولايات المتحدة إلى أسوأ حالاتها خلال عشرات السنين في عهد ترامب، فقد قالت إن الانتخابات شأن داخلي وإنه «ليس لديها موقف منها»، لكن مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي الصينيين سارعوا للسخرية من إخفاق النظام الانتخابي في الولايات المتحدة في إعلان نتيجة سريعة وواضحة.

وكتب أحد مستخدمي منصة ويبو الصينية التي تشبه تويتر اليوم الأربعاء «سواء فاز أم خسر، مهمته النهائية هي تدمير صورة الديمقراطية الأميركية».

وكتب آخر يقول «دعوا ترامب يُنتخب مجددا ويأخذ الولايات المتحدة إلى الهاوية».

وفي نيجيريا، قال سياسي بارز هو السناتور شيهو ساني إن الضبابية التي تشهدها الولايات المتحدة تثير ذكريات كثيرة في أفريقيا. وكتب لمتابعيه على تويتر الذين يبلغ عددهم 1.6 مليون متابع «اعتادت أفريقيا التعلم من الديمقراطية الأميركية، الآن تتعلم أميركا الديمقراطية الأفريقية».

وكان ترامب أعلن، في كلمة مقتضبة له من البيت الأبيض، الفوز في الانتخابات الرئاسية الأميركية، إذ قال: «سنفوز بها.. بالنسبة لي لقد فزنا بها بالفعل».

ووصف ترامب، من دون دليل، الانتخابات بأنها احتيال على الشعب الأميركي، معلناً أنه سيذهب إلى المحكمة العليا لوقف عمليات التصويت في تمام الرابعة صباحاً. وأضاف: «الملايين من الناس صوّتوا لنا ومجموعة محزنة تحاول سلبنا ذلك ونحن لن نسمح بذلك».

ومع استمرار فرز الأصوات في الانتخابات الرئاسية الأميركية التي يتنافس فيها كل من المرشح الجمهوري دونالد ترامب، والمرشح الديمقراطي جو بايدن، تتجه الأنظار إلى ستّ ولايات حاسمة في إعلان هوية الرئيس المقبل للولايات المتحدة.

وندد بعض المعلقين على الشأن السياسي الأميركي وجماعات الحقوق المدنية بإعلان دونالد ترامب الفوز بالسباق للبيت الأبيض ، قبل الانتهاء من فرز كل الأصوات، وحذروا من انتهاك الأعراف الديمقراطية القائمة منذ فترة طويلة. واكتفى معظم القادة ووزراء الخارجية في بلدان العالم بمراقبة التطورات ، في محاولة لعدم صب المزيد من الزيت على نار الانتخابات.

وقال وزير الخارجية البريطاني دومينيك راب «دعونا ننتظر ونرى ما هي النتيجة ، من الواضح أن هناك قدرا كبيرا من الغموض. السباق متقارب أكثر مما توقع كثيرون». لكن بينما حث راب وآخرون على توخي الحذر، انشق رئيس وزراء سلوفينيا عن الصف، وهنأ ترامب والحزب الجمهوري عبر تويتر.

وقال يانيز يانشا وهو واحد من عدة زعماء في شرق أوروبا ، بينهم رئيس وزراء المجر فيكتور أوربان من الحلفاء المتحمسين لترامب : «من الواضح تماما أن الشعب الأميركي انتخب دونالد ترامب ومايك بنس لأربع سنوات أخرى... تهانينا للحزب الجمهوري على النتائج القوية على مستوى الولايات المتحدة»..

من جهته، امتنع الرئيس البرازيلي جايير بولسونارو اليوم الأربعاء عن التعليق على من سيكون الفائز المحتمل في انتخابات الرئاسة الأميركية، لكنه أكد مجددا دعمه لدونالد ترامب، وأشار إلى أن جو بايدن، في حال فوزه، سيتدخل في قضايا مثل حماية غابات الأمازون المطيرة.

وقال لمؤيديه في برازيليا «تعرفون موقفي. إنه موقف واضح... السياسة بيني وبين ترامب جيدة، ويحدوني الأمل في إعادة انتخابه». وأضاف «تحدث المرشح الديمقراطي في مناسبتين عن الأمازون. هل هذا ما تريدونه للبرازيل؟ هل تريدون التدخل الخارجي؟.

395 مرشحاً

وعبدالله عبدالكريم شموه وجاسم محمد العلي.

وتقدم 9 مرشحين في الدائرة الثانية، وهم : بدر علي العنزي وحامد حزام الزعبي وعمار حسن الحبشي ويوسف محمد الرشيدي وإسماعيل علي البحراني وفاضل هلال المطوع وعبد العزيز عبد اللطيف عبد الله وعبد الله حسين الحريجي ومنصور عباس دشتي.

وتقدم 4 مرشحين في الدائرة الثالثة، وهم : محمد علي عيسى ومحمد عبداللطيف السرحان وعبد الله راشد الهاجري وحماد ناصر الرباح.

وتقدم 8 مرشحين في الدائرة الرابعة، وهم : فهيد محمد الديحاني ومشعل مطر الشمري وسلطان مطني الشمري وبندر عقاب الشمري وحسن عاشور حاجيه وعسكر معوض الرشيدي ونايف هلال الشمري وخلف فرج ضيدان الشمري.

وتقدم مرشحان في الدائرة الخامسة، وهما :قيس عبدالله دهراب ومحمد حسن محمد.

وبذلك يكون إجمالي المرشحين لخوض انتخابات مجلس الأمة 395 مرشحًا ومرشحة من بينهم 364 مرشحًا و33 مرشحة، بعد تنازل مرشح واحد من الدائرة الرابعة.

في سياق متصل أكد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح ، الحرص على إعداد وتأمين انتخابات مجلس الأمة للفصل التشريعي ال16 ، المقرر إجراؤها في 5 ديسمبر المقبل ، وفق الضوابط والاشتراطات الصحية ، التي من شأنها الحفاظ على سلامة الناخبين والناخبات والقائمين على عملية الاقتراع.

جاء ذلك في تصريح أدلى به الوزير الصالح ل «كونا» ، أمس الأربعاء خلال جولته التفقدية لمقر الترشح لانتخابات مجلس الأمة 2020 في مدرسة خولة المشتركة بمنطقة الشويخ ، في آخر أيام فتح باب الترشح للانتخابات.

وقال الوزير الصالح إن اللجنة التي تتولى وضع آلية عملية تنظيم الانتخابات بكل مراحلها ، لضمان ممارستها وفق الاشتراطات الصحية وتجنب أسباب العدوى الصادر تشكيلها بقرار من مجلس الوزراء برئاسته ، تعمل على إضفاء الشروط الصحية إلى جانب كل الإجراءات القانونية المنصوص عليها في عملية الاقتراع ، لتوفير جميع المتطلبات اللازمة لعملية الانتخاب.

أضاف أن تلك اللجنة تعكف الآن على إنهاء سلسلة الإجراءات الصحية التي ستتم من بداية وصول الناخب إلى باب المدرسة ، حتى الانتهاء من عملية التصويت والخروج من المدرسة بناء على توصية قطاع الصحة العامة بوزارة الصحة.

وأوضح أن تلك اللجنة ستقوم برفع التوصيات إلى مجلس الوزراء لاعتمادها ، متطلعا لتعاون الجميع في الالتزام بتطبيق تلك الإجراءات والضوابط الصحية إلى جانب الالتزام بالدستور والقانون.

وعن قرار مجلس الوزراء الصادر في اجتماعه الاسبوعي أمس الأول الاثنين ، بالموافقة على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات مجلس الأمة ، والذي يستهدف استحداث لجنة وطنية عليا للانتخابات تتولى الإشراف عليها من جميع جوانبها وإدارتها وتنظيم الحملات الانتخابية بالتنسيق مع كافة الجهات المعنية في مداولته الأولى ، أوضح وزير الداخلية أن «مجلس الوزراء كان يأمل استكمال هذا المشروع في بداية أو منتصف العام الحالي».

أضاف «لكن الظروف الاستثنائية جراء مواجهة فيروس كورونا المستجد في البلاد ، والتي أدت لتعطيل كل الجهات المعنية للأسف لم تمكنا من استكمال إجراءات هذا المشروع الوطني والحيوي ، الذي يتطلب أخذ آراء جميع الجهات المعنية خاصة المجلس الأعلى للقضاء».

وذكر أنه «تمت الموافقة على مشروع القانون في مداولته الأولى بعد استكمال كل الإجراءات وأخذ الموافقات الأولية والآن بصدد وصول آخر الموافقات ، ليقوم مجلس الوزراء بإقراره في مداولته الثانية في الاجتماع الأسبوعي المقرر عقده يوم الاثنين المقبل ، ثم إرساله إلى مجلس الأمة».

وأعرب عن الأمل بأن يأخذ مشروع القانون أولويته ويكون تحت نظر مجلس الأمة المقبل لمناقشته وإقراره ، كي تكون تلك اللجنة جاهزة لانتخابات مجلس الأمة التي تلي الانتخابات الحالية ، وذلك لتطبيق ما ورد في مشروع القانون ، لإضفاء مزيد من الشفافية والحيادية والتأكيد بأن كل الصلاحيات الممنوحة لهذه اللجنة تكون تحت نظرها.

وعبر الوزير الصالح عن خالص التمنيات لجميع المرشحين والمرشحات بالتوفيق لمصلحة خدمة البلاد ، وأن يكون العرس الديمقراطي مثالا يحتذى في الشفافية.

محافظ العاصمة

المظهر العام».

جاء ذلك في تصريح صحافي للمحافظ الخالد على هامش جولته الميدانية التي أجراها على منطقة بنيد القار.

وأوضح الخالد أن «هذه العقارات قائمة منذ حقب زمنية ماضية»، مؤكدا أن «المحافظة مستمرة بالتعاون مع الجهات المعنية في إزالة مخالفات البناء لكل العقارات ولن تتوقف إلا بعد الانتهاء منها تماما».

وبين أن «عدد العقارات الاستثمارية المخالفة والتي تم إنذارها في منطقتي شرق وبنيد القار منذ بداية حملة المحافظة ذات الصلة، تبلغ 51 عقارا منها 31 عقارا في المنطقتين شرع ملاكها في إزالة مخالفات بنائها حتى الآن»، مهيبا «بجميع المواطنين وملاك العقارات، التعاون الكامل مع فريق الطوارئ لفرع بلدية المحافظة وغيره من الجهات المعنية تجنبا للمساءلة القانونية وإقرارا للمصلحة العامة».

وختم الخالد، تصريحه، مثمنا «جهود الجهات المتعاونة مع المحافظة ومن بينها وزارة الدولة لشؤون البلدية ممثلة في فريق الطوارئ، وإدارة النظافة العامة وإشغالات الطرق - مراقبة النظافة لفرع بلدية المحافظة».

«التشريعية» أنهت

الذي أقره المجلس في دور الانعقاد الخامس التكميلي، مشيرًا إلى أن التعديلات لم تخل بأصل القانون.

وأوضح أن الجلسة الأخيرة لمجلس الأمة شهدت إدخال الكثير من التعديلات النيابية والحكومية على القانون وتم تكليف اللجنة التشريعية تدقيق الصياغة، مشيرًا إلى أن اللجنة لم تجد أي تعارض بين التعديلات ولكن تمت تعديلات في بعض الصياغات وتم التصويت عليها بإجماع أعضاء اللجنة الحضور.

وأكد الشطي أن القانون يعتبر خطوة مهمة لمعالجة قضية التركيبة السكانية في الكويت وهي قضية خطيرة وحيوية كشفتها أزمة كورونا .

واعتبر أن القانون الذي خرج من اللجنة قبل إدخال التعديلات الحكومية والنيابية كان أفضل من الذي أقر بعد هذه التعديلات، غير أنه اعتبر إقرار القانون خطوة في الاتجاه الصحيح .

وأوضح أن المادة الثالثة من القانون تلزم مجلس الوزراء بإصدار اللائحة التنفيذية خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون لتحديد آليات وضوابط وضع سقف أعلى للعمالة الوافدة، مشيرًا إلى أن الوضع الحالي وتصاعد أعداد الوافدين لا يمكن أن يستمر.

الفضل للحكومة

كورونا ناتجة عن زيادة عدد المسحات التي تجرى حاليًا، مطالبًا الحكومة بعدم معاندة المواطنين الذين سيضطرون بعد ذلك إلى عدم التجاوب مع قرارات الحكومة غير القابلة للتطبيق.

وشدد على ضرورة عودة الأعمال وإصدار مرسوم ضرورة لتعويض من حرموا من قانون الضمان المالي.

ولفت إلى أن التقارير الحكومية متضاربة، فتارة تقول الحكومة إن الوضع جيد ولا يدعو للهلع وتارة تقول إن الوضع مزر.

واعتبر أن وزارة المالية غائبة عن المشهد وكذلك الوزراء الذين لهم علاقة بالشأن الاقتصادي ولا سيما وزيرة الشؤون الاجتماعية وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل.

ورأى الفضل أن الحكومة حرقت كل ما كانت تملكه من رصيد لدى الشارع نتيجة قراراتها السيئة، مضيفًا «كاف تدمير لنفسيات الناس واقتصاداتها».

من جهة أخرى طالب الفضل الحكومة بالتعامل بجدية مع الخطة التي قدمتها شركات الطيران لإقامة المحاجر الصحية للقادمين من الخارج داخل الكويت.

وأكد أن الأولى بالحكومة تشغيل المحاجر التي صرفت عليها الأموال بدلًا من استفادة دول أخرى بأموال طائلة ينفقها القادمون من الخارج خلال إقامتهم مدة 14 يومًا.

بدء العمل

أمس الأربعاء ، إن وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون أمن المنافذ اللواء منصور العوضي ، أصدر تعليمات باستخدام الأختام الجديدة ، التي تأتي ضمن جهود قطاع أمن المنافذ لتطوير أداء العمل الأمني ، ومكافحة عمليات التزوير والتلاعب بأختام الدولة.

وأكدت أنه تم التنسيق ومخاطبة وزارة الخارجية الكويتية ، وذلك لتعميم شكل الختم ومواصفاته على جميع دول العالم فور بدء العمل به.

وذكرت أن تلك الأختام تحمل تصاميم جديدة ذات طابع أمني وفق معايير عالمية ، مبينة أن الأحبار المستخدمة فيها ذات مواصفات أمنية خاصة لمكافحة عمليات التزوير والتلاعب في الأختام.

السعودية تنهي

ومن أهمها برنامج حماية أجور العاملين في القطاع الخاص وبرنامج توثيق العقود إلكترونياً، وبرنامج رفع الوعي بالثقافة العمالية وبرنامج «ودي» لتسوية الخلافات العمالية، وكذلك اعتماد برنامج التأمين على حقوق العاملين، وإطلاق منظومة اللجان العمالية المنتخبة، وغيرها من البرامج التي تُعنى بتطوير وتحسين بيئة العمل وحماية حقوق جميع أطراف العلاقة التعاقدية.

وفي هذا السياق، تحدث عبدالله بن ناصر أبو اثنين، نائب وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية للعمل، عن مبادرة تحسين العلاقة التعاقدية لعاملي منشآت القطاع الخاص التي تم تطويرها بالشراكة مع وزارة الداخلية ومركز المعلومات الوطني.